



المملكة المغربية  
+0XIIΛΣ+HICYOΞΘ

رئيس الحكومة

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

## دعم النزاهة

## ومكافحة الفساد بالمملكة المغربية

وسلوفاكيا بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخلال الدورة الثانية لكي تستعرض من قبل خبراء فلندا والسنيغال ؛

• ترؤس المملكة المغربية لمبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي المبادرة التي ترعاها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)؛

• انضمام المغرب إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

### الآفاق المستقبلية

• تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومختلف المقتضيات الدستورية الجديدة المتعلقة بالحكامه الجيدة؛

• توسيع دائرة الإعلام والتواصل والتحسيس بالوقاية من الرشوة من خلال:

✓ تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية وتحمل المسؤولية بتكريس مبدأ المساءلة وعبير برامج تربية للتحسيس والتوعية؛

✓ تعزيز المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني لتمكينه من أداء دوره بفعالية في مجال مكافحة الفساد، وإذكاء الوعي العام بهذه الظاهرة ومخاطرها؛

✓ تمكين المواطنين من التأقلم السهل مع المقتضيات القانونية في مجال مكافحة الفساد من خلال إعداد دلائل مبسطة للنصوص القانونية المتعلقة بمحاربة الرشوة وتعميمها على مختلف المواقع الإلكترونية.

• توطيد آلية التعاون الدولي من خلال إرساء علاقات تعاون وثيق مع المتدخلين الدوليين في هذا المجال سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين.

### الرهانات

• مواصلة بناء النظام الوطني للنزاهة؛

• رفع مستوى الوعي بمكافحة الفساد وضمن انخراط فعاليات المجتمع في محاربة هذه الآفة؛

• الوفاء بالتزامات المملكة المغربية اتجاه المنتظم الدولي.

### آليات الشراكة:

الانفتاح على الهيئات غير الحكومية على المستويين الوطني والدولي

من منطلق الاعتراف بوجاهة مبدأ الشراكة وموقعه المركزي في تدعيم منظومة النزاهة والشفافية، عملت المملكة المغربية على إرساء أسسه وإشاعة مفاهيمه، عبر توفير إطار ملائم لضمان انخراط المواطن والمجتمع المدني في تدبير السياسات العمومية، حيث أفرزت هذه الجهود، آليات متنوعة للشراكة على المستوى الوطني، يمكن حصرها كالآتي :

• الشراكة الخاصة بالمجالس الاستشارية سواء تعلق الأمر بمجالات حقوق الإنسان(المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هيئة الإنصاف والمصالحة)، أو مجال الإعلام (المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري) أو مجال الوظيفة العمومية (المجلس الأعلى للوظيفة العمومية)، أو مجالات أخرى، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

• دعم ومساندة المنظمات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والحقوق، وكذا تنمية الشراكة مع مختلف الجمعيات وكل المنظمات والأشخاص المعنوية التي تعمل في حقل محاربة الفساد؛

• دعم الشراكة الخاصة بمحاربة الفساد والرشوة، من خلال مشاركة مختلف الفعاليات المجتمعية داخل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، لمواجهة ظاهرة الفساد وفق رؤية تشاركية؛

• الاعتراف بصفة المنفعة العامة لترانسبارانسي المغرب.

### التعاون الدولي:

#### الحضور المغربي في المنظمات الدولية

• تنظيم الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمراكش من 24 إلى 28 أكتوبر 2011؛

• المشاركة الفاعلة في دورات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الأومية والتفاعل الموضوعي مع قراراتها وتوصياتها، كالقرار 3/1 المتعلق بآلية الاستعراض، بحيث أنه تم اختيار المملكة المغربية خلال الدورة الأولى لكي تستعرض من قبل خبراء جنوب إفريقيا

• مدونة الانتخابات والتي تهدف إلى استبعاد كل شكل من أشكال التمويل السري للحملات الانتخابية، وضمان احترام المرشحين للسقف المحدد للمصاريف الانتخابية، وكذا زجر المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات على جميع الأصعدة؛

• القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية،  
• القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية؛  
• القانون التنظيمي المتعلق بتسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق؛

• القانون التنظيمي للمالية؛  
• القانون المتعلق بتغيير وتنظيم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذي يهدف إلى تعميم المباراة في التوظيف، وتدقيق المقتضيات التشريعية المتعلقة بمنع الجمع بين الوظائف والأجور، وتدعيم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزولة بالإدارة العمومية؛

• القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية وذلك للتشجيع على التبليغ عن أفعال الارتنشاء وضمان الحماية القانونية للضحايا والشهود والخبراء والمبلغين؛

• القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا؛  
• القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

• المرسوم المتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها، بإحداث اللجنة الوطنية للتطلبيات العمومية؛

• المرسوم المتعلق بمراقبة نفقات الدولة؛  
• المرسوم المتعلق بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية؛

• المرسوم المتعلق بالمفتشيات العامة وذلك بغاية تفعيل وتقوية دورها في مجال التفتيش والتدقيق والمراقبة،  
• المرسوم المتعلق بتحديد كفاءات تلقي ملاحظات المراقبين واقتراحاتهم وشكايتهم وتتبعها ومعالجتها.

### مكتسبات عملياتية

• إحداث موقع إلكتروني (stopcorruption.ma) مخصص للتبليغ عن حالات الارتنشاء بمشاركة وتنسيق بين الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وكل من القطاع العام والقطاع الخاص؛

• إحداث مركز التبليغ عن جرائم الفساد.

## تقديم

اختارت المملكة المغربية نهج استراتيجي إرادية لتسريع وتيرة التنمية في جميع المجالات، حيث حرصت على إنجاز إصلاحات مهمة تهم الحكامة والتخليق ومحاربة الفساد في مؤسسات الدولة.

## الإرادة السياسية

■ **دستور 2011:** دسترة مؤسسات وهيأة حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة :

- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (الفصلين 36 و 167)
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان: (الفصل 161)،
- مؤسسة الوسيط : (الفصل 162)،
- مجلس المنافسة : (الفصل 166).

## ■ التوجيهات الملكية السامية:

«كنا ومازلنا نرى في قضية تخليق الحياة العامة، وفي مقدمتها الإدارة، موضوعا حيويا يحظى باهتمامنا وبتأثير تفكيرنا».

من خطاب صاحب الجلالة محمد السادس : بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية حول دعم الأخلاقيات بالمرفق العام، الرباط في 28 أكتوبر 1999

«.....قرنا ومن هذا المنطلق المرجعي الثابت، قرنا إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مبادئ أساسية :

ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإصاف والمصالحة والالتزامات الدولية للمغرب.

.....سادسا: تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

سابعا: دسترة هيآت الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات».

من خطاب صاحب الجلالة محمد السادس بتاريخ 9 مارس 2011

«...كما أن مواجهة الآثار الوخيمة للفساد، كأخطار معيقات التنمية، وخاصة في الدول النامية، تستدعي تظافر الجهود على المستوى الدولي، لرفع التحديات التي تطرحها آفة الرشوة، بكل تجلياتها المقيتة، وخصوصا في عرقلة إنجاز الأهداف الأمامية للألفية، وذلك توخيا لتحقيق آمال الشعوب في التنمية الشاملة، وللتجاوب مع مطامحها في القضاء على بؤر الفقر والهشاشة، من أجل تنمية بشرية متوازنة ومستدامة...»

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 24 أكتوبر 2011

## ■ التزامات حكومية:

- اعتماد ميثاق حسن التدبير كإطار مرجعي في مجال التدبير وجعل أحد مرتكزاته تخليق الحياة العامة؛
- «من أجل تعزيز الإطار المؤسسي للوقاية من الرشوة ودعم المنظومة الوطنية للنزاهة والأخلاقيات، ستعمل الحكومة على التعجيل بوضع الآليات القانونية المتعلقة بالوقاية من الرشوة.

التصريح الحكومي لسنة 2007

- « 1- تعزيز منظومة ومواصلة محاربة الرشوة ، وفي هذا الصدد ، ستتخذ الحكومة تدابير من بينها :

✓ العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشرات إدراك الفساد؛

✓ ضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتخصيص الموارد لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛

✓ ترسيخ منظومة القيم... لاسيما الحرية والمسؤولية والنزاهة والمواطنة وحسن تدبير المال العام والمحافظة عليه؛

✓ إرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكاية المواطنين المتعلقة بالرشوة وخرق مقتضيات النزاهة؛

- 2 - استكمال تأهيل الترسانة القانونية ودعم مؤسسات الحكامة وتفعيلها.

التصريح الحكومي لسنة 2017

## ■ برامج حكومية:

- إعداد برنامج عمل حكومي للوقاية من الرشوة ومحاربتها 2010 - 2012 يتضمن 43 إجراء همت المحاور التالية:

✓ إرساء علاقات شفافة بين الإدارة والمرتكبين؛

✓ تدعيم قيم النزاهة والاستحقاق بالإدارة؛

✓ تقوية آليات الرقابة الداخلية بالإدارة العمومية؛

✓ تعزيز الشفافية في مجال التدبير المالي والصفقات العمومية؛

✓ مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية من الرشوة ومحاربة الفساد؛

✓ تشجيع الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي.

- البرنامج الحكومي 2012: يركز هذا البرنامج على عدة محاور تتمثل على الخصوص في:

✓ تحيين وتأهيل التشريع المرتبط بحماية المال العام ومكافحة الإثراء غير المشروع؛

✓ تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة وإيلاء العناية اللازمة لتفعيل التوصيات المتمخضة عن تقاريرها؛

✓ تشجيع مشاركة عموم المواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني من خلال وضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد.

## ■ الانخراط في الدينامية الدولية لمكافحة الفساد:

• التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007؛

• نشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالجريدة الرسمية للمملكة بتاريخ 17 يناير 2008.

## ■ اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تمتد منذ سنة 2015 إلى سنة 2025

• رؤية تروم «الحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025؛

• تحديد هدفين لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات من خلال:

✓ جعل الفساد في منحنى تنازلي بشكل ملموس وبشكل مستمر ؛

✓ تعزيز ثقة المجتمع الدولي لتحسين تموقع بلادنا في التصنيفات الخاصة بالمجال.

• ثلاث قيم لضمان ائتلاف وطني لمواجهة آفة الفساد؛

• أربع مرجعيات التي استندت عليها الاستراتيجية : التوجيهات الملكية والمبادئ الدستورية والبرنامج الحكومي والالتزامات الدولية؛

• خمس مبادئ كفيلة بإنجاح الاستراتيجية :

✓ الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالملاءمة مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد؛

✓ الإنخراط لضمان الالتزام والمشاركة المستمرة؛

✓ الاهتمام بالمشاكل البنوية وتغيير سلوكيات الأفراد؛

✓ التنفيذ باعتماد برامج واضحة وقابلة للقياس؛

✓ الإستمرارية بتعبئة الموارد البشرية والمالية الضرورية؛

- خمس ركائز : الحكامة - الوقاية - الزجر - التواصل والتوعية - التربية والتكوين.

• ستة عشر (16) محورا .

## المكتسبات المؤسساتية

• تطوير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، بإصدار القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تنزيلا لأحكام الدستور؛

• إحداث مجلس المنافسة، للسهر على المنافسة الحرة النزيبية وتحسين محيط الأعمال ومناخ الاستثمار؛ والارتقاء به إلى مستوى التنصيص الدستوري؛

• إحداث المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات؛

• تطوير ديوان المظالم بإحداث مؤسسة الوسيط (Ombudsman)؛

• تطوير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

• إحداث وحدة لمعالجة المعلومات المالية؛

• إحداث أقسام متخصصة في مكافحة الجرائم المالية؛

• إحداث اللجنة الوطنية للطلبات العمومية؛

• إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

## المكتسبات القانونية

تتمثل هذه المكتسبات في المصادقة وإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تهدف إلى تكريس قيم النزاهة والشفافية من بينها :

• القانون المتعلق بإلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية والمصالح التي عهد إليها بتسيير مرفق عام بتعليق القرارات الإدارية السلبية؛

• القانون المتعلق بتحديد مسؤولية الأمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين؛

• القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛

• القانون المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة؛

• القانون المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية؛

• القانون الذي تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وكذا مرسومه التطبيقي؛

• القوانين المتعلقة بالتصريح بالتملكات؛